حـــوار

بقلم : أحمد طلعت

أهل الكهف..!!

مفاهيم الناس تختلف من عصر الى عصر،خصوصا فيما يتعلق بامور السياسة وشئون الحكم،فما يراه جيل من الاجيال شيئا غير مقبول يراه جيل اخر امرا تافها لا يستحق ان يهتم به او يتوقف عنده.

مثال ذلك ما حدث في الاربعينات عندما عند استقال مكرم عبيد باشا من حزب الوفد،وكان وقتها سكرتيره العام واحد اقطابه الكبار،واسس حزبا جديدا اسماه(الكتلة الوفدية) واصدر كتابا اسماه (الكتاب الاسود) في شكل عريضة مرفوعة للملك فاروق، يكشف فيها جوانب(الفساد) الذى ظهر خلال حكم الوفد في الفترة من عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤.

والقراءة في هذا (الكتاب الاسود) الان تجعل القارئ يشعر انه من (اهل الكهف) الذين عادوا الى الحياة في عصر غير عصرهم، وزمان غير زمانهم.

يقول مكرم عبيد في كتابه الاسود مخاطبا الملك فاروق(وابدأ يا مولاى بقصة الزهور التى يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الحالى معالى فؤاد سراج الدين باشا وهى قصة تحتوى في مغزاها على مزيج مدهش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهالك على منافع الدولة بالغة ما بلغت قيمتها المادية من هوان.ذلك انه لما انتقل الى رحمة الله المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا كان رفعة رئيس الوزراء يومئذ دار وزير الزراعة في جاردن سيتى قبل استئجار منزله الجديد في ذلك الحى، فما كان من معالى سراج الدين باشا الا ان اصدر امره الى موظفى وزارته بان تجمع الزهور من حديقة المتحف الزراعى في صباح الخميس من كل اسبوع وترسل الى دار معاليه- حيث كان ينزل رفعة رئيس الحكومة- على ان يتولى حملها الى هناك عامل خاص من الموظفين في سيارة من سيارات الوزارة(!!) ولا تنتهى مهمة العامل والسيارة(الحكومية) عند هذا الحد، بل يجب ان تملأ السيارة بالبنزين حتى اذا رتبت الزهور ونظمت بعد وصولها الى دار رئيس الوزراء حملت مرة اخرى في السيارة لتوضع على قبر الفقيد الكبير!!

ويستمر مكرم عبيد في سرد (فضائح) الحكم فيقول(والى جانب هذين المثلين اتشرف يا مولاى بتقديم مثل ثالث، ويرجع الفضل فيه اولا واخرا الى صاحب السعادة عبد السلام فهمى جمعه باشا رئيس مجلس النواب، فعندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم وعين عبد السلام جمعه باشا وزيرا للزراعة اصدر قرارا بتعيين الاستاذ على محمود طه وكيلا لمتحف فؤاد الاول الزراعى ورقى الى الدرجة(الرابعة) مع ندبه سكرتيرا برلمانيا.ولم يمض شهران حتى انتخب عبدالسلام باشا رئيسا لمجلس النواب فاصدر قراره بنقل الاستاذ على محمود طه مديرا لمكتبه في مجلس النواب وترقيته الى الدرجة الثالثة(!!) ولم يمض على ترقيته من الخامسة الى الرابعة شهران مع ان كادر الموظفين يحرم الترقية للذين لا يحملون شهادات عليا لاكثر من الرابعة ، وحضرته لا يحمل شهادة عليا ولو انه اديب نابه!!»

ثم يروى مكرم عبيد رواية ثالثة فيقول(والدكتور محمد نصر طبيب النحاس باشا الخاص تزوج من كريمة سعادة حفنى الطرزى باشا وكان قد عين في سنة ١٩٣٦ في الدرجة السادسة بماهية ١٢ جنيها ورقى الى الخامسة في اغسطس سنة ١٩٤٠ بماهية قدرها ١٩جنيها ثم قرر مجلس الوزراء اعتباره في الدرجة الخامسة منذ سنة ١٩٣٦ وزيد مرتبه الى ٤١ جنيها في الدرجة الرابعة في جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم عين استاذا مساعدا بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية، ثم طلب تعيينه استاذا بجامعة فؤاد الاول!! وكان لهذا التصرف ضجة اعقبتها رجة بين اساتذة الجامعة!!

وكانت هذه الامثلة - على بساطتها- دليلا كافيا على فساد الحكم استحق ان يستقيل من اجله مكرم عبيد، وان يصدر جريدة يومية لكشف (فساد الحكم) ويؤسس حزب الكتلة الوفدية الذى اسماه(الوفد مطهرا...!!)

لقد نشر مكرم عبيد كتابه الاسود في وقت كانت فيه للمال العام حرمة حتى ولو كان الاسراف فيه او اهداره لا يتجاوز بضعة جنيهات.فالعبرة لم تكن بمقدار ما يهدر من المال العام، لكن العبرة كانت(بمبدأ) قدسية المال العام في ذاته.وكان اهدار جنيه واحد من المال العام يمثل جريمة تتساوى في اهميتها وفي خطورتها،مع جريمة اهدار الالاف او الملايين.

ثم جاء وقت اصبحنا نسمع فيه عن اهدار الملايين، دون ان يحاسب احد عنها في ظل شعارات غريبة يرددها الحكام مثل شعار(من يعمل لابد ان يخطئ) او شعار(اهل الثقة قبل اهل الخبرة) الى غير ذلك من الشعارات التى حولت الجريمة الى خطأ مباح،وجعلت من اهدار المال العام ثمنا لبقاء اهل الثقة في مقاعد السلطة...!!

وتغيرت المفاهيم،وتطورت الشعارات ،فاصبح انفاق عشرات الملايين في مشروعات فاشلة اسمه (حرية الارادة) واقامة صناعات خاسرة اسمه(الاستقلال الاقتصادى) وانهيار الزراعة اسمه(المكاسب الاشتراكية) والبطالة المقنعة والصريحة في دواوين الحكومة وشركات القطاع العام اصبح اسمها(التكافل الاجتماعى) وهكذا..

ورحمة الله على رجال اخلصوا لبلادهم، وتمسكوا بقدسية المال العام،وشملهم الله بعنايته فماتوا قبل ان يشهدوا ما وصلت اليه بلادهم.